إحباط محاولات اعتداء جديدة استهدفت الرياض وخميس مشيط

إدانة واسعة لاستمرار إطلاق ميليشيا الحوثي الإرهابية الصواريخ الباليستية والمسيّرات: تصعيد خطير وانتهاك سافر لسيادة السعودية

مجلس الأمن يتضامن مع المملكة في مواجهة الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية ويؤكد حقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي

صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي مستقبلا قائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير (واس)

جانب من اجتماع رئيس هيئة الأركان العامة السعودية الفريق أول الركن فياض بن حامد الرويلي ورئيس الأركان التركي سلجوق بيرقدار أوغلو وقائد قوات الدفاع والقوات البرية الباكستانية عاصم منير (واس)

عواصم ـ وكالات: صرح المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف «تحالف دعم الشرعية في اليمن» اللواء الركن تركي المالكي، بأن الدفاعات الجوية اعترضت ودمرت مسيرتين أطلقتهما الميليشيا الحوثية الإرهابية باتجاه منطقة الرياض، وقال «نرصد ونتابع تهديدا صاروخيا ومسيرات باتجاه المملكة».

وكان المالكي أعلن في بيانين آخرين أن الدفاع الجوي اعترض ودمر صاروخين باليستيين أطلقتهما الميليشيا الحوثية الإرهابية تجاه خميس مشيط.

هذا وتوالت ردود الفعل المنددة، حيث أعرب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، عن إدانته الشديدة للاعتداءات الحوثية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي استهدفت الرياض وخميس مشيط، مؤكدا أن هذا التصعيد الخطير يمثل انتهاكا سافرا لسيادة المملكة العربية السعودية وتهديدا مباشرا لأمن وسلامة المدنيين واستقرار المنطقة.

وأكد وقوف دول مجلس التعاون صفا واحدا مع المملكة، ودعمها الكامل لكل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم يضع حدا لهذه الاعتداءات الحوثية الإرهابية المتكررة ويحمل مرتكبيها مسؤولية أعمالهم.

بدورها، أعربت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب عن استنكارها الشديد لإطلاق ميليشيا الحوثي الإرهابية صواريخ باليستية وطائرات مسيرة باتجاه الرياض وخميس مشيط.

وعبرت في بيان عن إدانتها الصارمة وشجبها المطلق لهذه الاعتداءات الإرهابية الجبانة، التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والإنساني، واستمرار هذه الميليشيا في سلوكها العدواني ونهجها الإجرامي الذي دأبت عليه في الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية، وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكدت تضامنها التام ووقوفها الكامل إلى جانب المملكة في الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على مقدراتها وأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

وكان أعضاء مجلس الأمن الدولي أدانوا بأشد العبارات الهجمات المستمرة التي تشنها ميليشيا الحوثي ضد المملكة، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية للطاقة، وأدت إلى إصابة مدنيين، بينهم نساء وأطفال.

جاء ذلك في بيان صحافي للسفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة جيروم بونافون، الذي تترأس بلاده مجلس الأمن خلال الشهر الجاري.

وأكد أن أعضاء مجلس الأمن يجددون إدانتهم للهجمات والتهديدات ضد الملاحة التجارية في البحر الأحمر وباب المندب، مشددين على أهمية ضمان سلامة السفن التجارية وطواقمها، واحترام حقوق وحريات الملاحة وفقا للقانون الدولي، ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وطالب أعضاء المجلس ميليشيا الحوثي بالتوقف الفوري عن التصعيد العسكري وإنهاء الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، مؤكدين أهمية احترام القانون الدولي الإنساني، والتنفيذ الكامل للقرار 2216 لعام 2015 والقرارات اللاحقة ذات الصلة. ودعوا إلى تعزيز التعاون العملي، بما في ذلك مع الحكومة اليمنية، لمنع ميليشيا الحوثي من الحصول على الأسلحة والمعدات والمساعدات المرتبطة بالأنشطة العسكرية، مؤكدين ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بتعهداتها المتعلقة بحظر الأسلحة المستهدفة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تضامنهم مع المملكة في مواجهة الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية على أراضيها، مؤكدين حقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي.

وجددوا دعمهم للحكومة اليمنية، والتزامهم الراسخ بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، مؤكدين أن السلام المستدام في اليمن لا يمكن تحقيقه بالعنف أو الإكراه أو استخدام القوة.

رؤساء أركان الدول الأطراف يؤكدون عزمهم الدفاع عن أمن المملكة وبدء ترجمة الالتزامات إلى تعاون عسكري

وزير الدفاع السعودي وقائد الجيش الباكستاني يؤكدان العمل لمواجهة الاعتداءات وفق «اتفاقية مكة»

عواصم ـ وكالات: التقى صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي، في الرياض، قائد قوات الدفاع قائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» أنه جرى خلال اللقاء الإشادة بمخرجات اجتماع رؤساء الأركان لدول اتفاقية مكة للدفاع المشترك، وبحث الاعتداءات الآثمة التي استهدفت مكة المكرمة والمنشآت المدنية والاقتصادية في المملكة، والتأكيد على مواصلة العمل المشترك لمواجهة هذه الاعتداءات وفق اتفاقية مكة للدفاع المشترك.

وكان عقد في الرياض أمس الأول اجتماع لرئيس قوات الدفاع ورؤساء هيئات الأركان العامة للدول الأطراف في اتفاقية مكة للدفاع المشترك، بمشاركة المملكة العربية السعودية، وباكستان، وتركيا.

واستعرض رؤساء هيئات الأركان الوضع الأمني والتهديدات التي تواجه المملكة، وأعربوا عن استنكارهم الشديد للهجمات التي استهدفت مدينة مكة المكرمة والبنية التحتية المدنية والاقتصادية للمملكة.

وأشادوا بيقظة واحترافية القوات المسلحة السعودية لضمان سلامة المواطنين والمقيمين وأمن المملكة. وبحث المشاركون سبل المضي قدما في تعزيز التعاون بين القوات المسلحة للدول الثلاث، وتطوير التعاون الاستخباراتي والتنسيق العسكري وتكامل القدرات، بما يسهم في تعزيز الردع والدفاع الجماعي. وأشادوا بالعلاقات الراسخة والثقة المتبادلة التي تجمع شعوب الدول الثلاث وقواتها المسلحة.

وأكدوا أن اجتماعهم في الرياض يعكس متانة الشراكة الدفاعية فيما بينهم، وعزمهم المشترك على البدء الفوري لترجمة الالتزامات الواردة في اتفاقية مكة للدفاع المشترك إلى تعاون عسكري فعال.

كما أكد المشاركون بقوة التزامهم بالدفاع الجماعي، بما يجسد عزم الدول الثلاث على الدفاع عن أمن المملكة العربية السعودية وسيادتها وسلامة أراضيها.

من جهتها، قالت وكالة الانباء التركية «الأناضول» إن رئيس الأركان التركي سلجوق بيرقدار أوغلو، شارك في الاجتماع الى جانب قائد قوات الدفاع والقوات البرية الباكستانية عاصم منير، ورئيس هيئة الأركان العامة السعودية الفريق أول الركن فياض بن حامد الرويلي، في إطار اتفاقية مكة للدفاع المشترك الموقعة بين تركيا وباكستان والسعودية.

أكد أن اتفاق مكة هو التزام مشترك بالسلام في المنطقة

رئيس وزراء باكستان: أي تهديد لأمن مكة والأماكن المقدسة خط أحمر

رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف متحدثا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: حذر رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أن استهداف مكة المكرمة بمزيد من الهجمات هو «خط أحمر» بالنسبة لإسلام آباد.

وقال شهباز شريف «نستنكر مجددا بأشد التعابير الهجمات الأخيرة الشنيعة للحوثيين على المملكة العربية السعودية».

وأضاف «أثارت محاولة الهجوم بمسيرة على مكة المكرمة سخط المسلمين في العالم أجمع. فأي تهديد للأمن والمكانة المقدسة.. خط أحمر ينبغي عدم تجاوزه بتاتا. ولا يجرؤ أي مسلم حتى على التفكير في ارتكاب فعل بغيض» من هذا النوع.

وأكد شريف، من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أمس الأول، ان اتفاق مكة للدفاع المشترك بين بلاده والمملكة العربية السعودية وتركيا لا يستهدف أي دولة، وهو التزام مشترك بالسلام في المنطقة، مجددا ادانة اعتداءات ميليشيا الحوثيين على المملكة.

وأكد رئيس الوزراء الباكستاني ان النزاع عم الشرق الأوسط وتضررت الطرق البحرية واخترنا العمل لتحقيق السلام.

وأضاف ان باكستان تحركت بسرعة من خلال جهود منسقة من أجل التفاوض لإنهاء الصراع بالشرق الأوسط.

وشدد شريف على انه يجب أن يبقى مضيقا هرمز وباب المندب مفتوحين.

وطالب رئيس الوزراء الباكستاني بوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية ولبنان، كما طالب السلطات الأفغانية بالتأكد من أن أراضيها لا يتم استخدامها ضدنا أو ضد أي دولة.

أكد في كلمة المملكة أمام الأمم المتحدة أن استعادة سلاسل الإمداد العالمية مسؤولية مشتركة

وزير الخارجية السعودي: تعرضنا مع دول المنطقة لاعتداءات إيرانية غاشمة وأمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن العالم

لافروف: من الضروري استعادة الثقة بين إيران ودول الخليج وحلّ موجات المواجهات وقضية مضيق هرمز

صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي متحدثا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

عواصم ـ وكالات: دعا صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي، إلى التمسك بميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا أن أمن منطقة الخليج جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة والعالم.

وقال في كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إن «جهود استعادة الأمن في المنطقة لا يمكن أن تقوم على الهيمنة وفرض النفوذ»، مشددا على «أهمية أن تكون أي ترتيبات متصلة بأمن المنطقة شاملة ومستدامة».

وأضاف في اليوم الخامس من أيام المناقشة العامة «تعرضنا مع دول المنطقة لاعتداءات إيرانية غاشمة، ونرفض استخدام الممرات المائية كأداة ابتزاز»، مشددا على «ضرورة حماية الملاحة الدولية».

وفي وقت جدد فيه دعم جهود خفض التصعيد وفي مقدمتها جهود قطر وباكستان بما يسهم في استعادة الاستقرار، قال بن فرحان «يجب عودة مضيق هرمز للعمل لما قبل الحرب دون فرض رسوم».

وحذر من «المخاطر التي تهدد الملاحة الدولية، وقد تؤثر في الاقتصاد العالمي»، لافتا إلى أن «استعادة سلاسل الإمداد العالمية مسؤولية مشتركة»، ومشددا على «أهمية ضمان حرية الملاحة في جميع الممرات المائية الدولية». وأكد أن أي ترتيبات لأمن المنطقة يجب أن تكون شاملة وتتعامل مع مصادر التهديد.

وتطرق وزير الخارجية السعودي إلى الملفات الدولية، حيث أشار إلى ضرورة خلو المنطقة من أسلحة الدمار وخضوع المنشآت النووية السلمية لرقابة دولية.

وجدد رفض أي محاولات للتهجير القسري أو تغيير الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية، مدينا استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني انتهاك خطير للقانون الدولي والإنساني.

ورحب برفع الولايات المتحدة اسم سورية من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

من جانبه، شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، على ضرورة استعادة الثقة بين إيران ودول الخليج وحل قضية مضيق هرمز.

وقال في كلمته «تتواصل تصاعد المواجهات المسلحة في منطقة الخليج على الرغم من الأضرار الواضحة التي لحقت بالشحن البحري»، مضيفا: «من الضروري استعادة الثقة بين إيران ودول الخليج وحل موجات المواجهات وقضية مضيق هرمز».

واعتبر أن خطابات المسؤولين خلال الأيام الماضية أمام الجمعية العامة وفي أروقة الأمم المتحدة طرحت أفكارا مفادها أن السياسة العالمية تشهد تحولات جذرية وأن «نظاما عالميا أكثر عدالة يتجلى اليوم أمام أعيننا».

وأضاف أن دول الجنوب والشرق أصبحت ركيزة سيادية لتحقيق التنمية، وأنها تضطلع بمسؤولية تحقيق الأمن في مناطقها، مؤكدة «التزامها بالقانون الدولي ورفضها للضغوط الخارجية واهتمامها بازدهار كل الدول وليس فئة مختارة منها فقط».

بدوره، أكد نائب رئيس الصين هان جينغ، على أن سيادة وأمن الشرق الأوسط بما فيه دول الخليج «يجب أن تحترم»، مؤكدا أن العالم بحاجة إلى «السلام وليس الحرب»، وأن الصين تدعو إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى «المسار الصحيح المتمثل في حل الدولتين».

وقال في كلمة الصين أمام الجمعية العامة إن بلاده تحث على المضي قدما في إدارة الضفة الغربية وإعادة إعمار قطاع غزة، على أن يدير «الفلسطينيون دولتهم بأنفسهم».

ودعا إلى نبذ عقلية الحرب الباردة والابتعاد عن المواجهات، وحل الخلافات عبر الحوار والتشاور.

وقال جينغ «العالم يشهد تغييرات واضطرابات متشابكة، وصراعات جيوسياسية ممتدة».

وشدد على أهمية «الحفاظ» على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وتعزيز السلام بناء على الأمن المشترك.

وأضاف أن ترابط مستقبل الدول يدفعها إلى الرغبة في التعاون فيما بينها من أجل «معالجة المهمة التاريخية المتمثلة في التعامل مع التحديات والصعاب وتعزيز رفاه البشرية».